المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/JRVA9482
Volume 2 Issue 10
N:12 Octobre 2026
ISSN : 3119-6411

الاستثمار الأخضر بالمغرب ودور السياسات العمومية في دعم الانتقال الطاقي والايكولوجي

Green Investment in Morocco: The Role of Public Policies in Advancing the Energy and Ecological Transition

الدكتور : المصطفى حيان
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش

ملخص:
تتناول هذه الدراسة موضوع الاستثمار الأخضر بالمغرب ودور السياسات العمومية في دعم الانتقال الطاقي والإيكولوجي، انطلاقا من التحولات الاقتصادية والبيئية التي تفرض إعادة توجيه أنماط الاستثمار والإنتاج والاستهلاك نحو نموذج أكثر استدامة وانخفاضا في الانبعاثات. وتهدف الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني والمؤسساتي المؤطر للاستثمار الأخضر، ورصد أهم الآليات الاقتصادية والمالية والتحفيزية التي اعتمدتها الدولة لتشجيع الاستثمارات المرتبطة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والاقتصاد الدائري والمشاريع منخفضة الكربون. كما تسعى إلى تقييم مدى قدرة هذه السياسات على تجاوز الإكراهات التي تحد من دينامية الاستثمار الأخضر، خاصة ما يرتبط بارتفاع الكلفة الاستثمارية، وصعوبة الولوج إلى التمويل، وتعدد المتدخلين المؤسساتيين، والحاجة إلى تعزيز الالتقائية بين السياسات العمومية.
وقد خلصت الدراسة إلى أن المغرب تمكن من بناء منظومة قانونية ومؤسساتية واستثمارية مهمة، غير أن فعاليتها تظل رهينة بتطوير التمويل الأخضر، وتحسين الحكامة والتنسيق المؤسساتي، وتبسيط المساطر، وتعزيز البحث والابتكار، وتوسيع المشاركة الفعلية للقطاع الخاص والمقاولات الوطنية والجهات. كما تؤكد الدراسة أن تحقيق انتقال طاقي وإيكولوجي عادل ومستدام يقتضي ربط الحوافز الاستثمارية بمؤشرات اقتصادية وبيئية واجتماعية قابلة للقياس، بما يجعل الاستثمار الأخضر أداة لإعادة تشكيل النموذج التنموي المغربي وليس مجرد مجال استثماري جديد.
الكلمات المفاتيح: الاستثمار الأخضر، السياسات العمومية، الانتقال الطاقي، الانتقال الإيكولوجي، الطاقات المتجددة، التمويل الأخضر، الاقتصاد منخفض الكربون، التنمية المستدامة، الحكامة البيئية، العدالة المجالية.

Abstract:
This study examines green investment in Morocco and the role of public policies in supporting the energy and ecological transition, against the backdrop of profound economic and environmental transformations that increasingly require the reorientation of investment, production, and consumption patterns towards a more sustainable and low-carbon development model. The study aims to analyze the legal and institutional framework governing green investment and to examine the economic, financial, and incentive-based mechanisms adopted by the Moroccan State to promote investments in renewable energy, energy efficiency, the circular economy, and low-carbon projects. It also seeks to assess the extent to which these public policies are capable of addressing the structural constraints affecting the dynamics of green investment, particularly high investment costs, limited access to appropriate financing, the multiplicity of institutional stakeholders, and the need for greater policy coherence and coordination.
The study concludes that Morocco has established a significant legal, institutional, and investment framework for promoting green investment. However, the effectiveness of this framework remains contingent upon the

development of green finance, the strengthening of governance and institutional coordination, the simplification of administrative procedures, the promotion of research and innovation, and the effective involvement of the private sector, national enterprises, and territorial authorities. The study further argues that achieving a just and sustainable energy and ecological transition requires linking investment incentives to measurable economic, environmental, and social indicators, thereby transforming green investment into a strategic instrument for restructuring Morocco's development model rather than merely establishing a new investment sector.

Keywords: Green Investment; Public Policies; Energy Transition; Ecological Transition; Renewable Energy; Green Finance; Low-Carbon Economy; Sustainable Development; Environmental Governance; Territorial Justice.

مقدمة:

أضحى الاستثمار الأخضر أحد المداخل الأساسية لإعادة توجيه النماذج التنموية المعاصرة نحو تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية. ولم يعد الاستثمار في القطاعات الخضراء مجرد خيار اقتصادي مرتبط بتطوير الطاقات المتجددة أو الحد من الانبعاثات، وإنما أصبح توجها استراتيجيا يرتبط بإعادة بناء أنماط الإنتاج والاستهلاك، وتحفيز الابتكار والتكنولوجيا النظيفة، وخلق فرص الشغل، وتعزيز الأمن الطاقي، بما يجعل منه أحد المكونات الرئيسية للتحول الاقتصادي والبيئي. وفي هذا السياق، يكتسي الاستثمار الأخضر أهمية خاصة بالنسبة للدول التي تواجه تحديات مرتبطة بالتبعية الطاقية، والضغط المتزايد على الموارد الطبيعية، والتغيرات المناخية، والحاجة إلى تحقيق تنمية أكثر عدالة واستدامة.

ويندرج المغرب ضمن الدول التي عملت خلال السنوات الأخيرة على إدماج الاعتبارات البيئية والمناخية والطاقية في السياسات العمومية والاستراتيجيات التنموية، من خلال تطوير منظومة قانونية ومؤسساتية تستهدف تشجيع الطاقات المتجددة، وترشيد استهلاك الطاقة، وحماية البيئة، واستقطاب الاستثمارات ذات الأثر البيئي الإيجابي. وقد شكل اعتماد القانون-الإطار رقم 99-12 بمثابة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، ثم اعتماد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة سنة 2017، محطة مهمة في تكريس البعد البيئي ضمن السياسات العمومية المغربية. كما شكل اعتماد القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة، وما تلاه من تعديلات وإصلاحات، تحولا في بناء الإطار القانوني المحفز للاستثمار في إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة. وتؤكد المعطيات الرسمية أن الإستراتيجية الطاقية المغربية، المعتمدة منذ سنة 2009، ارتكزت بصورة أساسية على تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وتعزيز الاندماج الإقليمي.

ومن الناحية المفاهيمية، يقتضي تناول موضوع الاستثمار الأخضر التمييز بين عدد من المفاهيم المتداخلة، وفي مقدمتها الاستثمار الأخضر، والاقتصاد الأخضر، والانتقال الطاقي، والانتقال الإيكولوجي، والسياسات العمومية البيئية والطاقية. ويقصد بالاستثمار الأخضر، في سياق هذه الدراسة، مجموع الاستثمارات الموجهة إلى مشاريع وأنشطة اقتصادية تساهم في حماية البيئة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتطوير مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، والحد من الانبعاثات، ودعم الاقتصاد الدائري والابتكار الأخضر. أما الانتقال الطاقي فيحيل إلى التحول التدريجي من نموذج يعتمد بدرجة مرتفعة على مصادر الطاقة الأحفورية إلى منظومة أكثر اعتمادا على الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والتكنولوجيات منخفضة الكربون، في حين يتجاوز الانتقال الإيكولوجي المجال الطاقي ليشمل مجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية المرتبطة بالحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

ويستمد الموضوع أهميته كذلك من كونه يقع عند تقاطع ثلاثة مستويات مترابطة: مستوى اقتصادي يتعلق بجاذبية الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص وخلق القيمة وفرص الشغل؛ ومستوى طاقي يرتبط بتعزيز الأمن والسيادة الطاقية وتقليص التبعية

للمصادر الأحفورية؛ ومستوى بيئي ومناخي يهدف إلى الحد من الانبعاثات وحماية الموارد الطبيعية والتكيف مع آثار التغير المناخي. ومن ثم، فإن الاستثمار الأخضر لا يمكن اختزاله في مجرد تعبئة الموارد المالية لمشاريع بيئية، بل يمثل آلية لإعادة توجيه القرار الاقتصادي والاستثماري بما ينسجم مع مقتضيات التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، تشير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أن الاستثمار الخاص يمكن أن يؤدي دورا محوريا في النمو المستدام، وخلق فرص الشغل، والابتكار، والتنمية الجهوية والانتقال الأخضر بالمغرب.

كما تبرز أهمية الموضوع من الزاوية القانونية، بالنظر إلى أن نجاح الاستثمار الأخضر يرتبط بدرجة كبيرة بمدى ملاءمة الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي، ووضوح القواعد المنظمة للاستثمار، وفعالية الحوافز المالية والجبائية، وسهولة الولوج إلى السوق، وضمان الأمن القانوني للمستثمرين. فقد أسهم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة في وضع قواعد قانونية لإنتاج وتسويق وتصدير الكهرباء المنتجة من مصادر متجددة، كما أتاح للقطاع الخاص الانخراط في هذا المجال، وهو ما يعكس انتقال الدولة من التدخل المباشر وحده إلى بناء إطار قانوني يسمح بتعبئة الاستثمار الخاص. كما أن التطورات التنظيمية الأخيرة المتعلقة بالإنتاج الذاتي للكهرباء تعكس توجها نحو توسيع إمكانات الاستثمار اللامركزي في الطاقة المتجددة وتوفير مزيد من الوضوح التنظيمي أمام المستثمرين.

أما من الناحية التاريخية، فإن تطور الاستثمار الأخضر بالمغرب ارتبط تدريجيا بتطور السياسة البيئية والطاقية الوطنية. فقد شكلت الإستراتيجية الطاقية التي أطلقت سنة 2009 نقطة تحول في مسار الانتقال الطاقي، قبل أن تتم ترجمة توجهاتها إلى منظومة تشريعية ومؤسساتية وبرامج عملية، خاصة في مجال الطاقة الشمسية والريحية والنجاعة الطاقية. ثم تعزز هذا المسار من خلال القانون-الإطار رقم 12-99، والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المعتمدة سنة 2017، إلى جانب مختلف النصوص المنظمة للطاقات المتجددة والاستثمار والبيئة. وقد ساهم تراكم هذه الإصلاحات في تحويل البعد البيئي من عنصر هامشي في السياسات الاقتصادية إلى مكون أكثر حضورا في عملية صناعة القرار العمومي.

ويكتسب هذا المسار راهنيته بالنظر إلى التحولات التي يشهدها الاقتصاد المغربي، ولا سيما في ظل تصاعد الحاجة إلى تعبئة استثمارات ضخمة في مجالات الطاقة النظيفة وإزالة الكربون وتطوير البنيات التحتية المستدامة. وقد أشار البنك الدولي إلى أن الانتقال نحو اقتصاد أكثر صمودا وأقل انبعاثا بالمغرب يتطلب استثمارات كبيرة وسياسات عمومية ملائمة، مع إمكانية اضطلاع القطاع الخاص بجزء مهم من تمويل هذا التحول. كما اعتبر أن العمل المناخي يمكن أن يساهم في خلق وظائف جديدة وتنشيط المجالات القروية ودعم تموقع المغرب كمركز صناعي أخضر. وتؤكد المعطيات الحديثة كذلك استمرار تعبئة الاستثمار العمومي لدعم السيادة الطاقية؛ إذ خصص قانون المالية لسنة 2025 استثمارات عمومية بقيمة 18.2 مليار درهم لتعزيز السيادة الطاقية، منها 11.6 مليار درهم لبرامج الطاقة الشمسية.

وتتمثل أهمية البحث، في محاولة تقييم مدى قدرة السياسات العمومية المغربية على الانتقال من مجرد إعلان الأهداف البيئية والطاقية إلى بناء بيئة قانونية ومؤسساتية ومالية قادرة فعلا على استقطاب وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الخضراء. كما يسعى إلى مساءلة العلاقة بين الدولة والمستثمر في مجال الانتقال الطاقي والإيكولوجي، ومدى فعالية أدوات التحفيز والاستثمار العمومي والخاص، فضلا عن البحث في مدى قدرة الإطار القانوني والمؤسساتي الحالي على ضمان التوازن بين جاذبية الاستثمار ومتطلبات حماية البيئة والعدالة الاجتماعية والمجالية. وتزداد هذه الأهمية في ظل توجه المغرب إلى تعزيز المقاربة المندمجة للعمل المناخي، بما في ذلك الربط بين الالتزامات المناخية والبرمجة الميزانياتية والسياسات القطاعية.

وانطلاقا من ذلك، يهدف هذا البحث، من جهة أولى، إلى تحليل الأسس القانونية والمؤسساتية التي تؤطر الاستثمار الأخضر بالمغرب، ورصد أهم التحولات التي عرفتها السياسة العمومية الطاقية والبيئية في هذا المجال. ومن جهة ثانية، يرمي إلى تقييم فعالية السياسات العمومية في تحفيز الاستثمار الأخضر وتوجيهه لخدمة أهداف الانتقال الطاقي والإيكولوجي، مع الوقوف على

أهم الإكراهات القانونية والمؤسساتية والاقتصادية والمالية التي قد تحد من فعالية هذه السياسات، واستشراف الآليات الكفيلة بتعزيز جاذبية الاستثمار الأخضر وربطه بصورة أكثر تكاملا بأهداف التنمية المستدامة.

وعليه، تتحدد إشكالية البحث في التساؤل المركزي الآتي: **"إلى أي مدى استطاعت السياسات العمومية المغربية، من خلال آلياتها القانونية والمؤسساتية والاقتصادية والمالية، أن تجعل من الاستثمار الأخضر رافعة فعلية لدعم الانتقال الطاقي والإيكولوجي وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة؟"**

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية أربعة أسئلة فرعية:

1- ما المقومات المفاهيمية والقانونية والمؤسساتية التي يقوم عليها الاستثمار الأخضر بالمغرب، وكيف تطورت في سياق التحولات التي عرفتها السياسة الطاقية والبيئية الوطنية؟

2- كيف ساهم الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي المغربي في توفير بيئة ملائمة لجذب وتحفيز الاستثمارات الخضراء، ولا سيما في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؟

3- ما مدى فعالية السياسات العمومية المالية والاقتصادية والتحفيزية في توجيه الاستثمار الخاص والعمومي نحو مشاريع الانتقال الطاقي والإيكولوجي؟

4- ما هي أبرز الإكراهات التي تحد من فعالية الاستثمار الأخضر بالمغرب، وما الآليات القانونية والمؤسساتية والمالية الكفيلة بتعزيز دوره في تحقيق انتقال طاقي وإيكولوجي أكثر استدامة وعدالة؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها، ينطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها أن "المغرب استطاع خلال السنوات الأخيرة بناء إطار قانوني ومؤسساتي وسياساتي مهم لتشجيع الاستثمار الأخضر، غير أن فعاليته في دعم الانتقال الطاقي والإيكولوجي تظل مرتبطة بمدى انسجام السياسات العمومية، ونجاعة آليات التحفيز، وتكامل الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص، وقدرة الإطار التنظيمي على مواكبة التحولات التكنولوجية والاقتصادية والمناخية".

وللإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضية، سيتم الاعتماد على:

المنهج الوصفي التحليلي: لرصد وتحليل المفاهيم والسياسات العمومية والأطر القانونية والمؤسساتية المؤطرة للاستثمار الأخضر؛ والمنهج القانوني لتحليل النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالاستثمار والطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة؛ إلى جانب المنهج المقارن عند الاقتضاء، للاستفادة من بعض التجارب والممارسات الدولية ذات الصلة بالحوافز الخضراء وتمويل الانتقال الطاقي.

وعلى هذا الأساس، سيتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين؛ يتناول المبحث الأول، الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأخضر بالمغرب ومحددات تطوره، من خلال مطلبين: يخصص المطلب الأول لدراسة التأصيل المفاهيمي والتطور التاريخي للاستثمار الأخضر بالمغرب، بينما يتناول المطلب الثاني الإطار التشريعي والمؤسساتي المنظم للاستثمار الأخضر والانتقال الطاقي والإيكولوجي. أما المبحث الثاني، فسيتناول دور السياسات العمومية في تحفيز الاستثمار الأخضر وتحديات الانتقال الطاقي والإيكولوجي، من خلال مطلبين؛ يخصص المطلب الأول لتحليل آليات السياسات العمومية الاقتصادية والمالية والتحفيزية الداعمة للاستثمار الأخضر، في حين يركز المطلب الثاني على حدود وفعالية السياسات العمومية وآفاق تعزيز الاستثمار الأخضر لتحقيق انتقال طاقي وإيكولوجي مستدام وعادل.

المبحث الأول، الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأخضر بالمغرب ومحددات تطوره

يشكل الاستثمار الأخضر أحد المرتكزات الأساسية لإعادة توجيه النموذج التنموي المغربي بما ينسجم مع متطلبات الانتقال الطاقي والإيكولوجي، الأمر الذي يستدعي الوقوف على الأسس المفاهيمية والقانونية والمؤسساتية المؤطرة له. وقد عرف هذا المجال تطورا تدريجيا ارتبط بتحول السياسة العمومية المغربية من المقاربة التقليدية للبيئة والطاقة إلى مقاربة أكثر انفتاحا على الاستثمار المستدام والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. كما ساهمت التحولات التشريعية والمؤسساتية في إرساء قواعد قانونية تهدف إلى

تأطير الاستثمار الأخضر وتحفيز الفاعلين الاقتصاديين على الانخراط في المشاريع ذات البعد البيئي والطاقي. ومن هذا المنطلق، يقتضي تحليل الإطار المؤطر للاستثمار الأخضر استحضار تطوره التاريخي والمفاهيمي، إلى جانب رصد مختلف القواعد القانونية والمؤسساتية المنظمة له. وعليه، سيتم تناول هذا المبحث من خلال مطلبين؛ يخصص المطلب الأول، للتأصيل المفاهيمي والتطور التاريخي للاستثمار الأخضر بالمغرب، بينما يتناول المطلب الثاني، الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للاستثمار الأخضر ودوره في دعم الانتقال الطاقي والإيكولوجي.

المطلب الأول: التأصيل المفاهيمي والتطور التاريخي للاستثمار الأخضر بالمغرب

يطرح الاستثمار الأخضر نفسه باعتباره مفهوما حديثا نسبيا في أدبيات الاقتصاد والسياسات العمومية، وإن كانت ممارساته تمتد إلى عدد من المجالات التي ارتبطت تاريخيا بحماية البيئة وترشيد استعمال الموارد. ولا يتعلق الأمر بمجرد توجيه رؤوس الأموال إلى مشاريع تحمل وصفا بيئيا، وإنما بإعادة توجيه القرار الاستثماري ذاته وفق اعتبارات تجمع بين الجدوى الاقتصادية والاستدامة البيئية والاجتماعية. وعليه، يمكن النظر إلى الاستثمار الأخضر باعتباره مجموع التدفقات الاستثمارية الموجهة إلى أنشطة تساهم في خفض الانبعاثات، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتطوير الطاقات المتجددة، وحماية النظم البيئية، ودعم الاقتصاد الدائري. ويتميز هذا الاستثمار بكونه يقوم على إدماج البعد البيئي في دورة الاستثمار منذ مرحلة التخطيط إلى التنفيذ والتقييم396. ومن ثم، فإن معيار "الخضرة" لا يرتبط فقط بطبيعة النشاط الاقتصادي، وإنما كذلك بالأثر البيئي الصافي للاستثمار. وفي الحالة المغربية، يكتسب المفهوم بعدا إضافيا لارتباطه بتحديات الأمن الطاقي وتقليص التبعية للخارج، فضلا عن التكيف مع آثار التغير المناخي. ويؤكد التطور الحديث للسياسة الطاقية المغربية أن الاستثمار في الطاقات المتجددة أصبح جزءا من تصور استراتيجي أوسع للانتقال الطاقي.

كما لا ينبغي الخلط بين الاستثمار الأخضر والاقتصاد الأخضر، رغم وجود علاقة عضوية بينهما؛ فالاقتصاد الأخضر يمثل تصورا شاملا لإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي بما يحقق النمو مع تقليص الضغوط على البيئة والموارد، بينما يشكل الاستثمار الأخضر إحدى الأدوات المالية والاقتصادية اللازمة لترجمة هذا التصور إلى مشاريع وبرامج ملموسة. كما يرتبط المفهوم بصورة مباشرة بمبدأ التنمية المستدامة، باعتبار أن الاستثمار لا يقاس فقط بعائده المالي المباشر، وإنما بقدرته على إنتاج قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية ممتدة زمنيا. وفي السياق المغربي، يبرز هذا الترابط من خلال إدماج الاعتبارات البيئية والمناخية ضمن السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية. ويترتب عن ذلك تحول تدريجي في وظيفة الاستثمار من مجرد أداة لتعبئة رأس المال إلى وسيلة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وفق متطلبات الاستدامة. كما أن الاستثمار الأخضر يسمح بتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات القيمة المضافة المستقبلية، كالطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر والنجاعة الطاقية والصناعات منخفضة الكربون397. ومن هذه الزاوية، يصبح الاستثمار الأخضر مدخلا لتحقيق تقاطع بين السياسة الاقتصادية والسياسة البيئية والسياسة الطاقية. وتكشف الأدبيات المغربية الحديثة حول الاستثمار في الطاقات المتجددة عن هذا الترابط بين الاستثمار الأخضر والتحول في النموذج الاقتصادي.

ويتخذ الاستثمار الأخضر في المغرب طبيعة متعددة الأبعاد، بالنظر إلى عدم اقتصاره على إنتاج الطاقة من مصادر متجددة، بل امتداده إلى النجاعة الطاقية، وتدبير المياه، وتحلية مياه البحر، وإعادة استعمال الموارد، والحد من التلوث، وتطوير صناعات جديدة مرتبطة بالاقتصاد منخفض الكربون. ومن ثم، فإن الانتقال من الاستثمار التقليدي إلى الاستثمار الأخضر لا يعني التخلي عن الاعتبارات الاقتصادية، بل إعادة ترتيبها ضمن منظومة جديدة تتداخل فيها الكفاءة الاقتصادية مع المسؤولية البيئية. وتظهر هذه المقاربة بوضوح في تطور الاستثمارات المرتبطة بالطاقة الشمسية والريحية، وفي بروز استثمارات جديدة مرتبطة بالهيدروجين

396 المعهد المغربي لتحليل السياسات، سياسات الانتقال الطاقي في المغرب، الرباط، 2025، ص 8.

397 إلهام بوغليطة وفريد كورتل، الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر: دراسة حالة المغرب، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 34، العدد 3، 2023، ص 1372.

الأخضر وسلاسل القيمة الصناعية منخفضة الكربون. كما أن الاستثمار الأخضر أصبح مرتبطا بالأمن الطاقي، خصوصا في ظل تقلبات الأسواق الدولية للطاقة وتزايد تكلفة الاعتماد على الواردات398. وبالتالي، فإن الاستثمار في الطاقات المتجددة لم يعد مجرد اختيار بيئي، بقدر ما أصبح خيارا استراتيجيا له انعكاسات مباشرة على تنافسية الاقتصاد الوطني واستقلالية القرار الطاقي. ويعني ذلك أن البعد البيئي أصبح جزءا من مفهوم الأمن الاقتصادي نفسه. وتؤكد الدراسات الحديثة حول السياسة الطاقية المغربية أن محددات الانتقال الطاقي لم تعد بيئية فقط، بل أصبحت اقتصادية واجتماعية وجيوسياسية أيضا.

ويفترض الاستثمار الأخضر إعادة النظر في الدور التقليدي للدولة داخل المجال الاقتصادي، إذ لم تعد الدولة مطالبة فقط بتوفير البنيات الأساسية والحفاظ على استقرار السوق، وإنما أصبحت مطالبة بوضع قواعد قانونية وحوافز اقتصادية قادرة على توجيه السلوك الاستثماري نحو الأنشطة المستدامة. وفي المغرب، يتضح هذا التحول من خلال اعتماد مقاربة تقوم على الجمع بين الاستثمار العمومي وتعبئة الاستثمار الخاص والشراكات المؤسساتية، بما يسمح بتوزيع أعباء الانتقال الطاقي والإيكولوجي بين مختلف الفاعلين. كما أن ميثاق الاستثمار الجديد جعل التنمية المستدامة والقيمة المضافة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من الاعتبارات المرتبطة بمنظومة دعم الاستثمار399. وهذا يعكس تحولا مهما من سياسة استثمارية محايدة تجاه البيئة إلى سياسة تستحضر الأثر البيئي ضمن تقييم المشاريع الاستثمارية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لأن نجاح الانتقال الأخضر يتطلب تعبئة موارد مالية ضخمة لا تستطيع الميزانية العامة وحدها توفيرها. لذلك، أصبح توجيه الاستثمار الخاص نحو القطاعات الخضراء جزءا من وظيفة الدولة التنظيمية والتحفيزية، بما يعزز حضور الدولة كفاعل استراتيجي في إعادة توجيه الاستثمار وليس فقط كفاعل إداري أو تنظيمي.

إن فهم التطور التاريخي للاستثمار الأخضر بالمغرب يقتضي العودة إلى التحول الذي عرفته السياسة الطاقية والبيئية خلال العقدين الأخيرين، حيث انتقلت الدولة تدريجيا من معالجة الاختلالات البيئية إلى بناء رؤية إستراتيجية تجعل من الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية جزءا من النموذج الاقتصادي. وقد شكل إطلاق الإستراتيجية الطاقية الوطنية سنة 2009 محطة مفصلية في هذا المسار، بالنظر إلى تركيزها على تنويع مصادر الطاقة وتعزيز حضور الطاقات المتجددة والرفع من النجاعة الطاقية. ثم بدأت هذه الاختيارات تترجم إلى مشاريع استثمارية كبرى في الطاقة الشمسية والريحية، الأمر الذي ساهم في خلق سوق جديدة للاستثمار المرتبط بالطاقة النظيفة. ولم يكن هذا التحول منفصلا عن الاعتبارات الاقتصادية، إذ استهدف كذلك تقليص فاتورة الطاقة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وبذلك، أصبح الاستثمار في الطاقة المتجددة يتجاوز وظيفته الإنتاجية المباشرة ليصبح جزءا من سياسة عمومية ترمي إلى إعادة بناء منظومة الطاقة الوطنية. وقد مهد هذا المسار لاحقا لظهور مفهوم أوسع للاستثمار الأخضر، يقوم على الجمع بين التحول الطاقي والتحول الاقتصادي.

كما شهد المغرب خلال السنوات الأخيرة انتقالا تدريجيا من التركيز على إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة إلى بناء منظومة استثمارية خضراء أكثر شمولا، تشمل الطاقة والصناعة والماء والنقل والابتكار. ويظهر ذلك في تطور المشاريع الصناعية المرتبطة بالبطاريات الكهربائية والهيدروجين الأخضر وسلاسل القيمة منخفضة الكربون. ويعد الاستثمار الصناعي في مجال البطاريات الكهربائية مؤشرا على أن الانتقال الطاقي بدأ ينتقل من مرحلة إنتاج الطاقة النظيفة إلى مرحلة بناء صناعات مرتبطة بالاقتصاد الأخضر. وفي هذا السياق، شكل الاتفاق الاستثماري مع مجموعة GOTION High-Tech سنة 2024 بقيمة 12.8 مليار درهم لإنشاء منظومة صناعية للبطاريات الكهربائية بالمغرب تطورا نوعيا في ربط الاستثمار الصناعي بالتحول الطاقي400. وهذا النوع من الاستثمارات يكشف عن انتقال السياسة الاستثمارية من استقطاب مشاريع منفردة إلى محاولة بناء سلاسل قيمة صناعية متكاملة

398 المعهد المغربي لتحليل السياسات، سياسات الانتقال الطاقي في المغرب، مرجع سابق، ص 19.

399 مجلس النواب المغربي، تقرير حول منظومة دعم الاستثمار وتنزيل ميثاق الاستثمار الجديد، الرباط، 2022، ص 202.

400 رئاسة الحكومة المغربية، حصيلة عمل الحكومة في مجال الاستثمار والانتقال الطاقي، الرباط، 2024، ص 157.

تستفيد من التحولات العالمية في مجال إزالة الكربون. ويؤشر ذلك على اتساع مفهوم الاستثمار الأخضر ليشمل البنية الصناعية والتكنولوجية وليس فقط إنتاج الطاقة المتجددة.

وقد ارتبط التطور التاريخي للاستثمار الأخضر كذلك بقدرة المغرب على بناء مؤسسات متخصصة في مجال الطاقة المستدامة والنجاعة الطاقية، وهو ما ساعد على الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة تنفيذ المشاريع وتتبعها .وقد أدى إنشاء مؤسسات متخصصة وتطوير الأطر التنظيمية إلى خلق بيئة أكثر وضوحا أمام المستثمرين، خصوصا في مجال إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة. كما أن تطور النجاعة الطاقية باعتبارها مجالا للاستثمار شكل بعدا مهما في هذا المسار، لأن التحول الطاقي لا يتحقق فقط بإنتاج طاقة نظيفة، بل كذلك بخفض الطلب على الطاقة وتحسين كفاءة استعمالها. وتكشف أعمال الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية عن اتساع مجال تدخلها ليشمل مواكبة القطاعات الصناعية وتحسين المعرفة باستهلاك الطاقة وتطوير المهارات المرتبطة بإدارة الطاقة**401**. وبذلك أصبح الاستثمار الأخضر يشمل جانب العرض الطاقي وجانب الطلب معا، وهو تحول مهم في بنية السياسة الطاقية المغربية، لأنه يجعل النجاعة الطاقية مجالا قائما بذاته للاستثمار والابتكار.

ويمثل القطاع الصناعي أحد أهم المجالات التي أصبح فيها الاستثمار الأخضر بالمغرب أكثر وضوحا، إذ لم يعد الهدف مقتصرا على تخفيض استهلاك الطاقة، وإنما أصبح مرتبطا بإعادة بناء القدرة التنافسية للصناعة على أساس معايير الكربون والاستدامة. وتبرز تجربة مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط باعتبارها نموذجا دالا على هذا التحول، من خلال برنامج استثماري أخضر للفترة 2023–2027 يركز على الطاقات المتجددة والمياه غير التقليدية وإنتاج الأسمدة منخفضة الكربون. وتكشف هذه التجربة أن الاستثمار الأخضر يمكن أن يتحول إلى إستراتيجية صناعية متكاملة تجمع بين الأمن الطاقي والمائي والتنافسية الدولية. كما أن تعبئة التمويلات الخضراء الدولية لتمويل هذه المشاريع تعكس انتقال الاستثمار الأخضر من التمويل التقليدي إلى نماذج تمويلية مرتبطة بالأهداف البيئية. وقد أعلنت المجموعة عن برنامج استثماري أخضر بقيمة تقارب 130 مليار درهم**402**، بما يجعله من أبرز البرامج الاستثمارية الخضراء في المغرب، ويبرز في الوقت ذاته أهمية الفاعلين الاقتصاديين الكبار في قيادة التحول نحو نموذج صناعي أكثر استدامة.

يمثل تطوير الهيدروجين الأخضر مرحلة متقدمة في التطور التاريخي للاستثمار الأخضر بالمغرب، لأنه ينقل النقاش من إنتاج الكهرباء المتجددة إلى تطوير منظومات صناعية قادرة على إنتاج مواد وطاقة منخفضة الكربون موجهة إلى السوق الوطنية والدولية. وتكتسب هذه السياسة أهمية خاصة بالنظر إلى موقع المغرب الجغرافي وإمكاناته الشمسية والريحية، فضلا عن ارتباطه بالأسواق الأوروبية التي تتجه بصورة متزايدة نحو إزالة الكربون من قطاعات الصناعة والنقل. غير أن الاستثمار في الهيدروجين الأخضر يطرح في المقابل تحديات قانونية وتمويلية وتقنية ومائية، مما يجعل نجاحه مرتبطا بوجود إطار مؤسساتي وتنظيمي مستقر وقادر على ضمان وضوح قواعد الاستثمار وتوزيع المخاطر**403**. ومن ثم، فإن الانتقال إلى اقتصاد الهيدروجين لا ينبغي أن ينظر إليه باعتباره مجرد مشروع طاقي، بل باعتباره تحولاً في بنية الاقتصاد الوطني وسلاسل القيمة الصناعية. ويكشف ذلك عن اتساع مفهوم الاستثمار الأخضر من مشاريع الطاقة المتجددة إلى بناء منظومة اقتصادية وصناعية جديدة، وهو ما يجعل السياسة العمومية مطالبة بالتوفيق بين متطلبات الجاذبية الاستثمارية ومتطلبات الاستدامة البيئية والأمن المائي والعدالة المجالية.

ويتضح من المسار التاريخي السابق أن الاستثمار الأخضر بالمغرب مر من مرحلة أولى ارتبطت أساسا بحماية البيئة وتطوير الطاقة المتجددة، إلى مرحلة أصبح فيها جزءا من تصور أوسع لإعادة هيكلة النموذج الاقتصادي الوطني. فالمعيار البيئي أصبح يتقاطع مع اعتبارات الأمن الطاقي، والتنافسية الصناعية، والسيادة الاقتصادية، والابتكار، وجاذبية الاستثمار، والاندماج في سلاسل القيمة الدولية. غير أن هذا التطور لا يعني أن الاستثمار الأخضر أصبح بمنأى عن الإكراهات، إذ لا تزال تحديات التمويل والحكامة

401 الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، التقرير السنوي للوكالة المغربية للنجاعة الطاقية برسم سنة 2023، الرباط، 2023، ص 22.

402 مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، البرنامج الاستثماري الأخضر 2023–2027، الدار البيضاء، 2023، ص 4.

403 مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، إستراتيجية الاستثمار الأخضر والتحول الصناعي، الدار البيضاء، 2024، ص 5.

والتنسيق المؤسساتي والعدالة المجالية والاجتماعية مطروحة بقوة. ولذلك فإن القيمة الحقيقية للاستثمار الأخضر لا تقاس فقط بحجم الأموال المرصودة للمشاريع، وإنما بمدى قدرتها على إحداث تحول هيكلي ومستدام في الاقتصاد الوطني[404]. ويبدو أن المغرب يتجه تدريجيا نحو هذا النموذج من خلال الجمع بين الاستثمار العمومي، والاستثمار الخاص، والتمويل الأخضر، والشراكات الدولية، والاستثمار الصناعي منخفض الكربون. وبذلك، أصبح الاستثمار الأخضر أحد المداخل الرئيسية لفهم التحول الجاري في السياسة الاقتصادية والطاقية المغربية.

المطلب الثاني الإطار التشريعي والمؤسساتي المنظم للاستثمار الأخضر والانتقال الطاقي والإيكولوجي

أصبح الاستثمار الأخضر في المغرب يتحرك داخل منظومة قانونية متنامية لم تعد تكتفي بتنظيم النشاط الاستثماري في مفهومه التقليدي، وإنما تسعى إلى إدماج الاعتبارات البيئية والطاقية والمناخية ضمن السياسة الوطنية للاستثمار. ويبرز هذا التحول بصورة واضحة مع القانون-الإطار رقم 22-03 بمثابة ميثاق الاستثمار[405]، الذي جاء استجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية التي يعرفها الاقتصاد الوطني والدولي. فقد جعل المشرع من تحقيق التنمية المستدامة أحد الأهداف الأساسية لسياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار وتشجيعه، إلى جانب تحسين مناخ الأعمال وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية ومهن المستقبل. ويكشف ذلك عن انتقال تدريجي من تصور قانوني محايد تجاه البيئة إلى تصور يجعل للاستثمار وظيفة تنموية وبيئية في آن واحد. كما كرس الميثاق مبادئ حرية المبادرة والمنافسة والشفافية والمساواة والأمن القانوني والحكامة الجيدة، وهي مبادئ تشكل الإطار العام لجذب الاستثمارات الخضراء وضمان استقرارها. ومن ثم، فإن القيمة القانونية للميثاق لا تكمن فقط في الحوافز المالية التي يقررها، وإنما في إدماجه للاستدامة ضمن فلسفة السياسة الاستثمارية للدولة.

ويكتسي القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، كما تم تغييره وتتميمه، أهمية مركزية في بناء الإطار القانوني للاستثمار الأخضر، باعتباره أسس لنظام قانوني يسمح بإنتاج الطاقة من المصادر المتجددة وتسويقها وتصديرها، مع فتح المجال أمام المبادرة الخاصة في هذا القطاع. وتكمن أهمية هذا التشريع في كونه نقل الطاقات المتجددة من مجال الاختيارات والسياسات العمومية إلى مجال النشاط الاقتصادي المؤطر قانونا، بما يتيح للمستثمرين معرفة شروط الولوج إلى السوق والالتزامات المرتبطة بممارسة النشاط. كما أن ربط إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة بنظام الترخيص أو التصريح يعكس محاولة لتحقيق التوازن بين حرية الاستثمار ومتطلبات حماية النظام الكهربائي والمصلحة العامة[406]. وقد ساهمت التعديلات اللاحقة في تطوير هذا الإطار استجابة للتحولات التي عرفها قطاع الكهرباء وظهور فاعلين جدد وحاجات استثمارية متزايدة. وبذلك، يشكل القانون 09-13 إحدى اللبنات الأساسية التي انتقل بفضلها الاستثمار في الطاقات المتجددة من المجال التجريبي إلى مجال اقتصادي واستثماري منظم.

وفي سياق تطوير هذا البناء التشريعي، جاء القانون رقم 19-40 المغير والمتمم للقانون رقم 09-13 والقانون رقم 15-48 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء، ليعالج عدداً من الإشكالات المرتبطة بفتح السوق وتنظيم الولوج إلى الشبكة وتعزيز دور القطاع الخاص. وتكمن أهميته بالنسبة للاستثمار الأخضر في إرساء شروط أكثر ملاءمة لتطوير مشاريع الطاقات المتجددة، مع منح الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء اختصاصات تنظيمية ورقابية ذات صلة بالقدرة الاستيعابية للشبكة والتعريفة وشروط الولوج إليها[407]. كما أن تدخل هيئة مستقلة في تنظيم العلاقة بين المنتجين والموزعين والمستهلكين من شأنه تعزيز الأمن القانوني للمستثمرين وتقليص مخاطر عدم اليقين التنظيمي. ويكشف هذا التطور عن انتقال النظام الطاقي المغربي من نموذج يرتكز على التدبير العمومي المباشر إلى نموذج أكثر انفتاحا على المنافسة والتنظيم المستقل. ومن الناحية التحليلية، فإن نجاح الاستثمار الأخضر لا يرتبط فقط بوجود الموارد الطبيعية، وإنما بمدى قدرة النظام القانوني على توفير قواعد واضحة ومستقرة وعادلة للفاعلين الاقتصاديين.

404 المعهد المغربي لتحليل السياسات، سياسات الانتقال الطاقي في المغرب، الرباط، 2025، ص 38.

405 ظهير شريف رقم 1.22.76 صادر في 14 جمادى الأولى 1444 (9 ديسمبر 2022) بتنفيذ القانون –الإطار رقم 22-03 بمثابة ميثاق الاستثمار.

406 وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة كما تم تغييره وتتميمه، الرباط، 2023، ص 6.

407 عائشة فضيل، الانتقال الطاقي والتحديات البيئية: ملائمة الأدوات القانونية، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد 55، جامعة الحسن الأول، سطات، 2024، ص 350.

ويمثل القانون رقم 21-82 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية أحد المستجدات التشريعية المهمة في مسار تحرير المبادرة الاستثمارية الخضراء، بالنظر إلى أنه أعاد صياغة العلاقة بين المنتج والمستهلك داخل المنظومة الكهربائية. فقد سمح بإنتاج الكهرباء لأغراض الاستهلاك الذاتي، وفتح المجال أمام الاستفادة من خدمات تخزين الطاقة، كما أقر إمكانية بيع الفائض وفق الشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها**408**. وتكمن الأهمية الاقتصادية لهذا التنظيم في أنه يوسع قاعدة المستثمرين المحتملين في الطاقة المتجددة، بحيث لا تظل مشاريع الإنتاج محصورة في المستثمرين الكبار، وإنما تشمل المؤسسات والمقاولات والفاعلين الراغبين في تقليص تكاليف الطاقة وتحسين بصمتهم البيئية. كما يساهم هذا النظام في الانتقال من نموذج مركزي لإنتاج الطاقة إلى نموذج أكثر لامركزية، يشارك فيه المستهلك نفسه في إنتاج الطاقة. وهو تحول يحمل آثارا قانونية واقتصادية عميقة، لأنه يعيد تعريف أدوار الفاعلين داخل السوق الطاقية ويجعل الاستثمار الأخضر جزءا من التدبير الاقتصادي العادي للمقاولة.

ولا تكتمل فعالية الإطار القانوني للاستثمار الأخضر دون استحضار قانون النجاعة الطاقية رقم 47.09، باعتباره يؤسس لبعد آخر من أبعاد الانتقال الطاقي يتمثل في تقليص الطلب على الطاقة وتحسين كفاءة استعمالها. فالاستثمار الأخضر لا يعني فقط إنتاج طاقة نظيفة، وإنما يشمل كذلك الاستثمار في التكنولوجيا والمعدات والبنيات التي تسمح بتقليل الاستهلاك وتحسين المردودية الطاقية. وقد اتجه المغرب خلال السنوات الأخيرة إلى تطوير هذا المجال من خلال تعزيز الإطار التنظيمي لمقاولات الخدمات الطاقية، باعتبارها فاعلا مهما في تمويل وتنفيذ مشاريع تحسين النجاعة الطاقية. وفي هذا السياق، شكل مشروع المرسوم رقم 2.24.153 لسنة 2024 المتعلق بمقاولات الخدمات الطاقية خطوة تنظيمية لتحديد شروط ممارسة هذه الأنشطة ودفاتر التحملات المرتبطة بها**409**. ويكشف ذلك عن تطور مفهوم الاستثمار الأخضر من الاستثمار في إنتاج الطاقة إلى الاستثمار في خفض استهلاكها، وهو ما يوسع دائرة الفاعلين الاقتصاديين المستفيدين من التحول الأخضر.

وعلى المستوى المؤسساتي، شهد قطاع الانتقال الطاقي بدوره إعادة تنظيم مهمة، تجسدت في صدور المرسوم رقم 2.23.922 بتاريخ 29 يناير 2024**410**، المتعلق باختصاصات وتنظيم قطاع الانتقال الطاقي. ويكتسي هذا التنظيم أهمية تتجاوز مجرد إعادة توزيع الاختصاصات الإدارية، لأنه يعكس توجها نحو بناء إدارة متخصصة قادرة على إعداد وتنفيذ السياسات العمومية المرتبطة بالانتقال الطاقي. وقد أسند المرسوم إلى قطاع الانتقال الطاقي مهمة إعداد سياسة الحكومة في ميادين الطاقة والمعادن والسهر على تنفيذها، مع تطوير الشراكات مع الإدارات والمؤسسات والجماعات الترابية والقطاع الخاص. كما أقر وجود مديرية للشؤون القانونية والمراقبة والوقاية من المخاطر، بما يؤكد أهمية الوظيفة القانونية في مواكبة التحول الطاقي. ويكشف هذا التنظيم عن إدراك مؤسساتي بأن نجاح الاستثمار الأخضر يحتاج إلى إدارة متخصصة قادرة على التنسيق والتخطيط والتقنين والمراقبة، وليس فقط إلى نصوص قانونية متفرقة.

ويشكل القانون-الإطار رقم 22-03 بمثابة ميثاق الاستثمار حلقة مؤسساتية أخرى في دعم الاستثمار الأخضر، بالنظر إلى أنه لم يحصر وظيفة الدولة في تقديم الحوافز المالية، بل ربط السياسة الاستثمارية بمبادئ الحكامة والالتقائية والتكامل بين مختلف المتدخلين. فقد ألزم القانون السلطات والمؤسسات والمقاولات العمومية والمراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية الموحدة بالعمل في إطار الانسجام والتكامل، كما منح الجهات دورا في دعم المقاولات وجذب الاستثمارات. وتكتسي هذه المقتضيات أهمية خاصة بالنسبة للاستثمار الأخضر، لأن المشاريع الطاقية والبيئية غالبا ما تتخذ بعدا ترابيا واضحا وتحتاج إلى تنسيق بين المستوى الوطني والجهوي والمحلي. كما أن إقرار المنحة الترابية يعكس رغبة المشرع في الحد من الاختلالات المجالية في توزيع الاستثمار. ومن ثم، فإن الحكامة الترابية للاستثمار الأخضر تمثل شرطا ضروريا لتحقيق انتقال إيكولوجي لا يقتصر على المراكز الاقتصادية الكبرى، وإنما يمتد إلى مختلف المجالات الترابية.

---

408 وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، القانون رقم 21-82 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية: عرض ومضامين الإصلاح، الرباط، 2023، ص 4.

409 وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، المرسوم رقم 2.24.153 المتعلق بتطبيق القانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية، الرباط، 2024، ص 3.

410 المرسوم رقم 2.23.922 الصادر في 17 من رجب 1445 (29يناير 2024) بتحديد اختصاصات وتنظيم قطاع الانتقال الطاقي، الجريدة الرسمية، عدد 7274، الرباط، 2024، ص 1103.

ومن زاوية أخرى، يبرز دور المؤسسات والهيئات التنظيمية المتخصصة، وعلى رأسها الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، في توفير بيئة قانونية أكثر استقرارا للاستثمارات الخضراء. فقد توسعت اختصاصات الهيئة بموجب الإصلاحات التشريعية الأخيرة لتشمل المصادقة على القدرة الاستيعابية للنظام الكهربائي في مجال الطاقات المتجددة، وتحديد بعض التعريفات والشروط التجارية المرتبطة بإعادة شراء فائض الطاقة المنتجة من مصادر متجددة. ويكتسي هذا الدور أهمية بالغة لأن الاستثمار في الطاقة المتجددة يرتبط بدرجة كبيرة بإمكانية الولوج إلى الشبكة وبوضوح القواعد المتعلقة بتسويق الكهرباء والفائض المنتج. وبالتالي، فإن التنظيم المستقل للسوق يمكن أن يساهم في تخفيض المخاطر القانونية والتجارية التي تواجه المستثمر. غير أن توسع اختصاصات الهيئة يطرح في المقابل ضرورة ضمان التنسيق بينها وبين الوزارة والفاعلين العموميين والخواص، تفاديا لتعدد مراكز القرار أو تداخل الاختصاصات. ومن هنا، فإن الحكامة التنظيمية تشكل أحد المحددات الأساسية لجاذبية الاستثمار الأخضر واستدامته.

كما أن الإطار القانوني المغربي للاستثمار الأخضر بدأ يتجه نحو استيعاب قطاعات جديدة تتجاوز الطاقة الشمسية والريحية، وفي مقدمتها الهيدروجين الأخضر، بما يفرض إعادة التفكير في البناء القانوني والمؤسساتي القائم. فالهيدروجين الأخضر يرتبط بسلسلة استثمارية معقدة تشمل إنتاج الكهرباء المتجددة والتحليل الكهربائي والتخزين والنقل والاستعمال الصناعي والتصدير، وهو ما يجعل تنظيمه يتطلب تقاطعا بين قواعد الاستثمار والطاقة والماء والبيئة والعقار والتعمير والتجارة الخارجية. وقد أصبح تطوير الهيدروجين الأخضر جزءا من تصور المغرب للانتقال الطاقي والصناعي، الأمر الذي يقتضي توفير ضمانات قانونية للمستثمرين وتحديد قواعد واضحة لتخصيص العقارات والولوج إلى مصادر الطاقة والمياه والبنيات التحتية. ومن منظور قانوني، فإن التحدي لا يتمثل فقط في سن نص خاص بالهيدروجين، وإنما في ضمان انسجام مختلف النصوص القطاعية ذات الصلة[411]. ولذلك فإن نجاح الاستثمار الأخضر في هذا المجال سيظل مرتبطا بمدى قدرة الدولة على بناء منظومة قانونية متكاملة ومستقرة وقابلة للتطور. وقد تناولت دراسات مغربية حديثة هذا التحول باعتباره عاملا لإعادة تشكيل السياسات العمومية الطاقية بالمغرب.

ويخلص تحليل الإطار القانوني والمؤسساتي إلى أن المغرب انتقل تدريجيا من بناء قواعد قانونية خاصة بالطاقة المتجددة إلى تشكيل منظومة أكثر شمولا تجمع بين قانون الاستثمار، وتشريعات الطاقات المتجددة، والنجاعة الطاقية، وتنظيم الكهرباء، والإنتاج الذاتي، والحكامة المؤسساتية، والاستثمارات الصناعية منخفضة الكربون. غير أن تعدد النصوص والمؤسسات لا يعني بالضرورة بلوغ منظومة قانونية مكتملة، إذ تظل فعالية الاستثمار الأخضر رهينة بدرجة الانسجام بين هذه المكونات، وبسرعة إصدار النصوص التطبيقية، وتبسيط المساطر، وضمان الولوج العادل إلى الشبكات والبنيات التحتية، وتحقيق الاستقرار التنظيمي. كما أن الانتقال من مرحلة وضع القواعد إلى مرحلة تقييم آثارها أصبح ضرورة علمية ومؤسساتية، خصوصا في ظل التطورات السريعة التي تعرفها التكنولوجيا الخضراء والأسواق الدولية للطاقة. ولذلك، فإن الدور الحقيقي للإطار القانوني لا يقاس بعدد النصوص الصادرة، وإنما بقدرته على خلق الثقة القانونية، وخفض المخاطر الاستثمارية، وتوجيه رأس المال نحو القطاعات ذات الأثر البيئي والاجتماعي الإيجابي[412]. ومن ثم، فإن الإطار القانوني والمؤسساتي المغربي يشكل قاعدة مهمة لدعم الانتقال الطاقي والإيكولوجي، لكنه يحتاج باستمرار إلى الملاءمة والتكامل والتقييم حتى يتحول الاستثمار الأخضر من توجه استراتيجي إلى رافعة فعلية للتحول الاقتصادي المستدام.

المبحث الثاني: دور السياسات العمومية في تحفيز الاستثمار الأخضر وتحديات الانتقال الطاقي والإيكولوجي

تتوقف فعالية الاستثمار الأخضر بالمغرب على قدرة السياسات العمومية على توفير بيئة ملائمة لتعبئة الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات المرتبطة بالانتقال الطاقي والإيكولوجي. وفي هذا الإطار، اعتمدت الدولة مجموعة من الآليات الاقتصادية والمالية والمؤسساتية والتحفيزية الرامية إلى تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، والرفع من النجاعة الطاقية، ودعم المشاريع ذات الأثر

411 فؤاد كمال والمصطفى حيان، دور الهيدروجين الأخضر في إعادة تشكيل السياسات العمومية الطاقية بالمغرب، مجلة القانون والأعمال الدولية، المغرب، 2026.

412 عائشة فضيل، الانتقال الطاقي والتحديات البيئية: ملائمة الأدوات القانونية، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد 55، جامعة الحسن الأول، سطات، 2024، ص 350.

البيئي الإيجابي. غير أن تنزيل هذه السياسات يواجه جملة من الإكراهات المرتبطة بالتمويل والحكامة والتنسيق المؤسساتي والإطار التنظيمي، فضلا عن تحديات العدالة الاجتماعية والمجالية. لذلك، يقتضي تقييم دور السياسات العمومية الوقوف على أدواتها ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المعلنة، مع استشراف سبل تطويرها. وعليه، سيتم تناول هذا المبحث من خلال مطلبين؛ يخصص المطلب الأول، لآليات السياسات العمومية الاقتصادية والمالية والتحفيزية الداعمة للاستثمار الأخضر، بينما يتناول المطلب الثاني، إكراهات الاستثمار الأخضر وآفاق تعزيز دوره في تحقيق الانتقال الطاقي والإيكولوجي.

المطلب الأول: آليات السياسات العمومية الاقتصادية والمالية والتحفيزية الداعمة للاستثمار الأخضر

أصبح الاستثمار الأخضر أحد المداخل الأساسية لإعادة توجيه النشاط الاقتصادي المغربي بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة والانتقال الطاقي والإيكولوجي، وهو ما جعل السياسات العمومية تنتقل تدريجيا من مجرد دعم الاستثمار باعتباره وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي إلى توجيه الاستثمار نحو المجالات ذات القيمة البيئية والاجتماعية المضافة. وفي هذا السياق، لم يعد التحفيز العمومي يقتصر على تقديم الامتيازات المالية والجبائية التقليدية، وإنما أصبح يستند إلى منطق انتقائي يربط الاستفادة من الدعم بمدى مساهمة المشروع في الاقتصاد الأخضر، وترشيد استعمال الموارد، والاعتماد على الطاقات المتجددة، وتحسين النجاعة الطاقية، والحد من النفايات والانبعاثات. ويكتسي هذا التوجه أهمية خاصة في المغرب بالنظر إلى ارتفاع كلفة التحول الطاقي وحاجة المشاريع الخضراء إلى استثمارات أولية مرتفعة وفترات استرداد طويلة نسبيا، الأمر الذي يجعل تدخل الدولة ضروريًا لتقليص المخاطر وتحسين جاذبية هذه الاستثمارات. ومن ثم، أصبحت السياسة الاستثمارية جزءًا من السياسة البيئية والطاقية، بما يسمح بإعادة توجيه رأس المال الخاص نحو قطاعات استراتيجية مثل الطاقات المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والاقتصاد الدائري، والنجاعة الطاقية والصناعات منخفضة الكربون.

وتشكل المنح الاستثمارية المباشرة إحدى أهم الأدوات الاقتصادية التي اعتمدها المشرع المغربي لتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات والمشاريع ذات الأولوية، إذ جاء ميثاق الاستثمار الجديد بمنظومة للدعم تقوم على الجمع بين منطق التحفيز الاقتصادي ومتطلبات التنمية المستدامة. وتكتسب هذه المنظومة أهمية خاصة بالنسبة للاستثمار الأخضر، لأن المشروع البيئي غالبا ما يتحمل تكاليف إضافية مرتبطة بالتكنولوجيا النظيفة، والنجاعة الطاقية، ومعالجة النفايات، وإعادة استعمال المياه، وخفض البصمة الكربونية. ومن ثم فإن الدعم العمومي لا يمثل مجرد مساعدة مالية للمستثمر، بل يتحول إلى أداة للسياسة الاقتصادية تمكن الدولة من التأثير في اتجاهات الاستثمار الخاص وربط جزء من المزايا العمومية بتحقيق أهداف إستراتيجية محددة. كما أن اعتماد منح عامة وأخرى مرتبطة بالقطاع أو بالمجال الترابي يسمح بتكييف الدعم مع طبيعة المشروع وموقعه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعكس هذا التوجه تحولا من الدعم الأفقي غير المميز إلى سياسة استثمارية أكثر انتقائية تقوم على معيار الأثر التنموي للمشروع.

ومن الآليات ذات البعد التحفيزي كذلك اعتماد المشرع المغربي لمبدأ قابلية الجمع بين مختلف أصناف المنح الاستثمارية في حدود معينة، مع إقرار مقتضيات خاصة بالمشاريع المرتبطة بالطاقة المتجددة، بما يعكس إدراكا رسميا لخصوصية الاستثمارات الخضراء وارتفاع تكلفتها الأولية. وتكمن الأهمية الاقتصادية لهذه الآلية في أنها تخفف جزءًا من فجوة التمويل التي يمكن أن تعيق انتقال المستثمر من مرحلة الفكرة إلى مرحلة الإنجاز، خاصة عندما يتعلق الأمر بمشاريع البنيات التحتية الطاقية أو المشاريع الصناعية التي تتطلب رأسمالا مرتفعا. كما أن ربط الدعم بمؤشرات ذات صلة بالاستدامة يسمح بتحويل التحفيز المالي إلى وسيلة لإحداث تغيير فعلي في سلوك المستثمرين، بحيث يصبح تحقيق الكفاءة الطاقية وتقليص استهلاك المياه والطاقة وتدبير النفايات جزءا من شروط الاستفادة من المزايا العمومية. وبذلك، فإن الدعم المالي المباشر يؤدي وظيفة مزدوجة تتمثل في تخفيض كلفة الاستثمار من جهة، وتوجيه الاختيارات الإنتاجية للمقاولات من جهة ثانية، بما يعزز إدماج البعد البيئي داخل القرار الاستثماري.

وتتخذ السياسة العمومية المغربية بعدا ماليا أكثر اتساعا من خلال تعبئة المؤسسات والصناديق العمومية للمساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاستراتيجي، وفي مقدمتها صندوق محمد السادس للاستثمار الذي أحدث في سياق تعزيز قدرة

الاقتصاد الوطني على تعبئة التمويلات طويلة الأمد. وتنبع أهمية هذا الصندوق بالنسبة للاستثمار الأخضر من إمكانية استعمال آلياته التمويلية في مواكبة المشاريع الكبرى التي تتجاوز القدرة التمويلية التقليدية للمقاولات الخاصة، فضلا عن إمكانية تطوير صناديق قطاعية أو موضوعاتية توجه الموارد نحو مجالات محددة413. ومن منظور تحليل السياسات العمومية، فإن هذه الآلية تسمح للدولة بالانتقال من دور المانح المباشر إلى دور المستثمر والمحفز والمشارك في تقاسم المخاطر، بما يساعد على استقطاب التمويل الخاص والمؤسساتي. كما يمكن للتمويل العمومي أن يؤدي دورًا حاسمًا في خفض المخاطر المرتبطة بالمشاريع الخضراء، خاصة في مراحلها الأولى، وبالتالي تحسين قدرتها على استقطاب التمويلات البنكية والاستثمارات الخاصة.

ولا تقتصر السياسة العمومية الداعمة للاستثمار الأخضر على الإنفاق العمومي المباشر، بل تمتد إلى المجال الجبائي باعتباره إحدى الأدوات المؤثرة في السلوك الاقتصادي للمستثمرين. فالتحفيزات الجبائية يمكن أن تسهم في تخفيض الكلفة الإجمالية للمشاريع الخضراء، وتحسين معدل مردوديتها، وتسريع قرار الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة. وفي هذا الإطار، يكتسب إدماج الاعتبارات البيئية داخل السياسة الجبائية أهمية خاصة، لأن النظام الضريبي يستطيع أن يعمل في اتجاهين متكاملين: الأول يتمثل في تحفيز الأنشطة والاستثمارات التي تحقق منافع بيئية، والثاني يتمثل في جعل الأنشطة ذات الآثار السلبية على البيئة تتحمل جزءا من تكلفتها الاجتماعية والبيئية. ومن ثم، فإن فعالية التحفيز الجبائي لا تقاس فقط بحجم الإعفاءات الممنوحة، وإنما بقدرته على تغيير سلوك الفاعلين الاقتصاديين وإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات منخفضة الكربون414. ويظل التحدي الأساسي هو تحقيق توازن بين جاذبية النظام الجبائي وبين المحافظة على الموارد المالية للدولة.

ويحتل التمويل الأخضر موقعا متقدما ضمن آليات السياسة الاقتصادية الحديثة، باعتباره حلقة وصل بين القطاع المالي وأهداف الانتقال الإيكولوجي، إذ يسمح بإعادة توجيه المدخرات والموارد المالية نحو المشاريع التي تحقق مردودية اقتصادية وبيئية في آن واحد. وتبرز أهمية هذه الآلية في الحالة المغربية بالنظر إلى أن الاستثمار الأخضر يحتاج إلى تمويلات طويلة الأمد وبتكلفة ملائمة، خصوصا في قطاعات الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية والصناعات النظيفة415. لذلك، فإن تطوير التمويل الأخضر لا ينبغي أن يقتصر على القروض المصرفية التقليدية، وإنما يقتضي توسيع الأدوات المالية، وتعزيز الشراكة بين الدولة والمؤسسات المالية والمستثمرين، وتطوير آليات لتقاسم المخاطر. كما يقتضي الأمر تحسين قدرة المؤسسات المالية على تقييم المخاطر البيئية للمشاريع، وإدماج المعايير البيئية والاجتماعية والحكامة في قرارات التمويل. وبهذا المعنى، يتحول القطاع المالي من مجرد وسيط لتوفير السيولة إلى فاعل في تنفيذ السياسة المناخية والطاقية للدولة.

وتشكل النجاعة الطاقية بدورها مجالا أساسيا لتدخل السياسات العمومية الاقتصادية والتحفيزية، بالنظر إلى أن الاستثمار في تقليص استهلاك الطاقة قد يكون أكثر فعالية اقتصاديا من مجرد زيادة العرض الطاقي. ولذلك اتجهت السياسة العمومية المغربية إلى إدماج معايير النجاعة الطاقية في المشاريع الاستثمارية الجديدة، وفي النفقات والصفقات العمومية، وفي مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن تشجيع المقاولات المتخصصة في هذا المجال. ويكتسي هذا الاختيار أهمية اقتصادية لأن تخفيض الاستهلاك الطاقي يساهم في تقليص تكاليف الإنتاج وتحسين تنافسية المقاولات، بينما يساهم بيئيا في تقليص الانبعاثات. كما أن ربط الدعم العمومي باحترام معايير النجاعة الطاقية يمكن أن يؤدي إلى خلق سوق جديدة للخدمات والتكنولوجيات الخضراء، وإلى تطوير المقاولات الوطنية المتخصصة في العزل الحراري، والتدبير الذكي للطاقة، والتجهيزات ذات الاستهلاك المنخفض416. ومن ثم، تصبح النجاعة الطاقية أداة للاستثمار والإنتاج وليست مجرد سياسة لتقليص الاستهلاك.

413 وزارة الاقتصاد والمالية، صندوق محمد السادس للاستثمار: مذكرة تقديم مشروع القانون رقم 20-76 الرباط، 2021، ص 2.

414 سليمة أشهبار، "L'économie Verte: Un Véritable Pilier de Développement Durable au Maroc"، مجلة القانون والأعمال، العدد 107، جامعة الحسن الأول، سطات، 2024، ص 251.

415 إلهام بوغليطة وفريد كورتل، الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر: دراسة حالة المغرب، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 34، العدد 3، قسنطينة، 2023، ص 1376.

416 وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، بلورة مشروع الإستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في أفق 2030، الرباط، 2023، ص 3.

كما تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية مهمة لتعبئة الاستثمارات الخضراء، خاصة عندما يتعلق الأمر بمشاريع تتطلب موارد مالية وتقنية كبيرة، كإنتاج الطاقة المتجددة، وتحلية المياه باستعمال الطاقات النظيفة، ومعالجة النفايات، وتطوير البنيات التحتية المرتبطة بالاقتصاد الدائري. وتتمثل القيمة المضافة لهذه الآلية في الجمع بين القدرة التمويلية والمؤسساتية للدولة وبين الكفاءة التقنية والابتكارية للقطاع الخاص. غير أن نجاح الشراكة في المجال الأخضر يتوقف على جودة توزيع المخاطر بين الطرفين، ووضوح الالتزامات التعاقدية، واستقرار القواعد القانونية، وربط العائد الاقتصادي للمشروع بمؤشرات قابلة للقياس في المجال البيئي[417]. وفي هذا السياق، تكتسب الاتفاقيات الإطار المبرمة على المستوى الجهوي أهمية خاصة، لأنها تسمح بترجمة السياسة الوطنية للنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة إلى مشاريع ترابية، وتفتح المجال أمام الجهات والجماعات الترابية الأخرى والمقاولات للمساهمة في تنفيذ الاستثمار الأخضر. وبالتالي، تصبح الشراكة أداة للحكامة الاقتصادية والبيئية في الوقت نفسه.

ومن جهة أخرى، تقوم السياسة العمومية المغربية على مجموعة من الآليات التنظيمية والاقتصادية التي تستهدف تحسين جاذبية الاستثمار في إنتاج الطاقات المتجددة، وذلك من خلال تطوير الإطار القانوني المتعلق بإنتاج الكهرباء وفتح المجال أمام الفاعلين الخواص، إلى جانب تعزيز الولوج إلى الشبكات وتطوير إمكانات الإنتاج الذاتي وتخزين الطاقة. ويكتسي هذا الجانب أهمية بالغة لأن التحفيز المالي وحده لا يكفي لجذب الاستثمار الأخضر إذا كان المستثمر يواجه عوائق تنظيمية أو صعوبات في الولوج إلى الشبكات أو غموضا في شروط بيع الطاقة المنتجة. ولذلك فإن السياسة التحفيزية الفعالة ينبغي أن تجمع بين الدعم المالي وتبسيط المساطر وضمان الولوج العادل إلى البنية التحتية الطاقية. كما أن تطوير الإنتاج الذاتي يفتح المجال أمام المقاولات والأسر والمؤسسات العمومية للمشاركة في التحول الطاقي، بما يقلل الضغط على الشبكة ويعزز اللامركزية في إنتاج الطاقة. وهكذا، يصبح الإصلاح التنظيمي نفسه أداة اقتصادية لتحفيز الاستثمار الأخضر.

وتتجلى إحدى أهم التحولات في السياسة العمومية المغربية في تعزيز البعد الترابي للتحفيزات الاستثمارية، بحيث لم يعد الاستثمار الأخضر يُنظر إليه باعتباره نشاطا اقتصاديا منفصلا عن المجال، بل أصبح مرتبطا بتحقيق التنمية المتوازنة وتقليص الفوارق المجالية. ويتيح نظام المنح الترابية ضمن ميثاق الاستثمار توجيه جزء من الدعم نحو المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات، وهو ما يمكن أن يجعل الاستثمار الأخضر أداة لتحقيق العدالة المجالية إذا جرى توجيهه نحو المناطق التي تتوفر على مؤهلات طبيعية في الطاقة الشمسية والريحية والكتلة الحيوية، مع ضمان استفادة السكان المحليين من فرص الشغل والقيمة المضافة. كما أن إدماج الجهات والجماعات الترابية في تنفيذ مشاريع النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة يعزز اللامركزية الاقتصادية ويجعل التحول الأخضر أكثر ارتباطا بالحاجيات الترابية. وبذلك، فإن فعالية السياسة التحفيزية لا تقاس فقط بحجم الاستثمارات المستقطبة، وإنما كذلك بقدرتها على إنتاج تنمية ترابية مستدامة ومتوازنة .

وتأسيسا على ما سبق، يتضح أن السياسة العمومية المغربية أصبحت تعتمد منظومة متعددة المستويات لدعم الاستثمار الأخضر، تجمع بين المنح الاستثمارية، والتحفيزات الجبائية، والتمويل العمومي، وصناديق الاستثمار، والتمويل الأخضر، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن الإصلاحات التنظيمية والمؤسساتية الموجهة نحو تسهيل الاستثمار في الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. غير أن التحليل النقدي لهذه الآليات يكشف أن وجود منظومة واسعة من الحوافز لا يعني بالضرورة تحقيق الفعالية المنشودة، إذ تظل النتائج مرتبطة بمدى التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والطاقية والبيئية، وبقدرة المؤسسات على تقييم الأثر الحقيقي للدعم العمومي، وتفادي تجزؤ البرامج وتداخل الاختصاصات[418]. كما أن المرحلة المقبلة تقتضي الانتقال من منطق "دعم الاستثمار الأخضر" إلى منطق "قيادة الاستثمار بواسطة الأهداف الخضراء"، عبر ربط الحوافز بمؤشرات واضحة لخفض الانبعاثات وتحسين الكفاءة الطاقية وخلق فرص الشغل الخضراء وتحقيق القيمة المحلية. ومن ثم،

417 وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، اتفاقيات إطار للشراكة لتعزيز النجاعة الطاقية وتطوير استعمال الطاقات المتجددة، الرباط، 2023، ص 2.

418 عائشة فضيل، الانتقال الطاقي والتحديات البيئية: ملائمة الأدوات القانونية، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد 55، جامعة الحسن الأول، سطات، 2024، ص 349.

فإن الرهان الحقيقي للسياسات العمومية المغربية يتمثل في تحويل الحوافز من مجرد أدوات لجذب رأس المال إلى أدوات لإعادة هيكلة النمو الاقتصادي على أسس منخفضة الكربون وأكثر استدامة وعدالة.

المطلب الثاني: حدود وفعالية السياسات العمومية و آفاق تعزيز الاستثمار الأخضر لتحقيق انتقال طاقي و إيكولوجي مستدام وعادل.

رغم ما راكمه المغرب من مكتسبات في مجال تطوير الطاقات المتجددة واستقطاب الاستثمارات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، فإن الاستثمار الأخضر لا يزال يواجه مجموعة من الإكراهات البنيوية التي تحد من قدرته على التحول إلى رافعة شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني. ويتعلق الأمر، في المقام الأول، بطبيعة الانتقال ذاته، باعتباره مسارا مركبا يتجاوز مجرد إنجاز مشاريع للطاقة الشمسية أو الريحية، ليشمل إعادة تنظيم أنماط الإنتاج والاستهلاك والتمويل والتدبير العمومي. كما أن ارتفاع الكلفة الأولية للمشاريع الخضراء وطول مدة استرداد الاستثمارات يجعل المستثمر في حاجة إلى رؤية تنظيمية مستقرة وإلى آليات تمويلية ملائمة لتقاسم المخاطر. ويضاف إلى ذلك استمرار التبعية الطاقية للمصادر الأحفورية، بما يحد من سرعة الانتقال نحو نموذج اقتصادي منخفض الكربون[419]. ومن ثم، فإن الرهان لا يتمثل في مضاعفة حجم الاستثمارات فحسب، وإنما في رفع قدرتها على إحداث تحول هيكلي في المزيج الطاقي والقاعدة الإنتاجية الوطنية. ويقتضي ذلك الانتقال من منطق تجميع المشاريع الخضراء إلى منطق بناء منظومة استثمارية متكاملة. ففعالية الاستثمار الأخضر تظل رهينة بمدى الترابط بين السياسة الاستثمارية والسياسة الطاقية والسياسة الصناعية والبيئية والمالية.

ويبرز إكراه التمويل باعتباره أحد أهم العوائق التي تواجه توسيع قاعدة الاستثمار الأخضر، بالنظر إلى أن التحول نحو التكنولوجيا النظيفة يتطلب رساميل مهمة وتمويلات طويلة الأجل وقدرة على تحمل المخاطر المرتبطة بالتطورات التكنولوجية والأسواق. فالمقاولات الصغرى والمتوسطة، رغم أهميتها في النسيج الاقتصادي الوطني، قد تواجه صعوبات أكبر في الولوج إلى التمويلات الخضراء بسبب محدودية الضمانات وارتفاع تكلفة الدراسات التقنية وإجراءات إثبات الأثر البيئي للمشاريع. كما أن تعدد مصادر التمويل لا يعني بالضرورة سهولة الولوج إليها، إذ يظل التحدي قائما في توحيد المعايير وتبسيط المساطر وتحسين قدرة المؤسسات المالية على تقييم المشاريع الخضراء. وقد اتجه المغرب إلى تعزيز هذا المجال من خلال بلورة رؤية مشتركة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب والهيئات التنظيمية للقطاع المالي لتسريع الانتقال الأخضر في أفق سنة 2030 [420]. غير أن نجاح هذه الإستراتيجية يقتضي ترجمة التوجهات العامة إلى منتجات مالية عملية تستجيب لخصوصيات المقاولات والمشاريع المختلفة. ولذلك، تبرز الحاجة إلى تطوير الضمانات الخضراء والقروض الميسرة وصناديق تقاسم المخاطر والسندات والتمويلات الموجهة للمشاريع ذات الأثر البيئي القابل للقياس. وهكذا، يصبح إصلاح منظومة التمويل شرطا لتوسيع الاستثمار الأخضر وليس مجرد آلية مرافقة له.

ومن الإكراهات الجوهرية كذلك محدودية البنيات التحتية اللازمة لاستيعاب التوسع المتزايد في إنتاج الطاقات المتجددة، وخاصة على مستوى شبكات النقل والتوزيع وقدرات التخزين والمرونة. فالطاقة الشمسية والريحية تتميز بطابع متغير، الأمر الذي يفرض تطوير وسائل تقنية قادرة على ضمان التوازن المستمر بين العرض والطلب. وقد أكدت الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء أن الارتفاع المستقبلي لحصة الطاقات المتجددة يقتضي تعبئة مصادر إضافية للمرونة وإعادة تقييم أداء المنظومة الكهربائية، خصوصا في أفق بلوغ أهداف رفع مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي الوطني. ومن الناحية الاستثمارية، يشكل ضعف البنية الشبكية أو محدودية قدرة الربط عاملا يزيد من عدم اليقين ويؤثر في الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة[421]. لذلك، فإن الاستثمار في إنتاج الطاقة المتجددة ينبغي أن يوازيه استثمار في شبكات النقل والتوزيع والتخزين والرقمنة وأنظمة التدبير الذكي للطلب. كما أن تطوير هذه البنيات يمثل في حد ذاته مجالا واسعا للاستثمار الأخضر وخلق القيمة المضافة الصناعية

419 المعهد المغربي لتحليل السياسات، *سياسات الانتقال الطاقي في المغرب*، الرباط، 2025، ص 3.

420 *إستراتيجية تمويل المناخ في أفق سنة 2030*، وزارة الاقتصاد والمالية، الرباط، 2024، ص 3.

421 *التقرير السنوي للهيئة الوطنية لضبط الكهرباء برسم سنة 2023*، الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، الرباط، 2024، ص 72.

والتكنولوجية. وعليه، فإن مستقبل الانتقال الطاقي يرتبط بقدرة المغرب على تجاوز منطق الاستثمار في وحدات الإنتاج المنفصلة إلى منطق الاستثمار في منظومة طاقية متكاملة ومرنة.

ويرتبط بذلك إكراه الاندماج الصناعي والتكنولوجي، إذ إن الاستفادة الكاملة من الاستثمار الأخضر تظل محدودة إذا اقتصر المغرب على استيراد التجهيزات والتكنولوجيا دون تطوير قاعدة صناعية وطنية مرتبطة بسلاسل القيمة الخضراء .فالمشاريع الكبرى في مجال الطاقة المتجددة يمكن أن تحقق نتائج إيجابية على مستوى القدرة الإنتاجية، لكنها لا تؤدي بالضرورة إلى خلق قيمة محلية مرتفعة ما لم تقترن بسياسة صناعية واضحة تشجع التصنيع المحلي ونقل التكنولوجيا والبحث العلمي وتكوين الكفاءات. ومن هنا، تبرز أهمية الانتقال من الاستثمار في "الطاقة النظيفة" إلى الاستثمار في "الصناعة الخضراء"، بما يشمل تصنيع المعدات والخدمات المرتبطة بالطاقة والبطاريات والتخزين والهيدروجين الأخضر والنجاعة الطاقية422. وقد أكدت السياسة العمومية في مجال الطاقات المتجددة أهمية تقوية القدرات الوطنية والاندماج الصناعي، باعتبارهما من العناصر اللازمة لتطوير قطاع قادر على الاستمرار والمنافسة. غير أن تحقيق هذا الهدف يقتضي توجيه الحوافز الاستثمارية نحو المشاريع التي توفر نسبة مرتفعة من القيمة المضافة المحلية. كما يتطلب ربط الجامعات ومراكز البحث بالمقاولات الصناعية وتطوير منظومات للابتكار الأخضر. لذلك، فإن الرهان الحقيقي لا يتعلق فقط بجذب رؤوس الأموال الأجنبية، بل بتحويل الاستثمار الأخضر إلى أداة لبناء سيادة صناعية وتكنولوجية جديدة.

ويطرح تعدد المتدخلين والمؤسسات إشكالا آخر يتعلق بحكامة الاستثمار الأخضر وفعالية التنسيق بين مختلف مستويات القرار. فالاستثمار في مشروع أخضر قد يتطلب تدخل قطاعات الطاقة والبيئة والاستثمار والمالية والماء والتعمير والعقار والجماعات الترابية والمؤسسات التنظيمية، وهو ما قد يؤدي، في غياب آليات فعالة للالتقائية، إلى تعدد المساطر وتداخل الاختصاصات وبطء اتخاذ القرار. وقد سجل المجلس الأعلى للحسابات ضمن تقييمه للإستراتيجية الطاقية الوطنية الحاجة إلى تحسين حكامة القطاع ومواصلة تعزيز آليات القيادة والتتبع. وتكشف هذه الملاحظة أن الإشكال لا يكمن دائما في غياب النصوص أو الاستراتيجيات، وإنما في كيفية تحويلها إلى برامج منسجمة قابلة للتنفيذ والتقييم. ولذلك، فإن تعزيز جاذبية الاستثمار الأخضر يقتضي تبسيط مساطر الترخيص وتوحيد مراكز القرار وتحسين تبادل المعلومات بين المؤسسات. كما يتطلب اعتماد منظومة وطنية لتتبع المشاريع الخضراء وقياس آثارها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. فالحكامة الجيدة تصبح هنا جزءا من الحافز الاستثماري، لأن المستثمر يولي أهمية كبيرة لوضوح الإجراءات واستقرار القرار الإداري423. ومن ثم، فإن تبسيط الإدارة وتعزيز الالتقائية المؤسساتية يشكلان شرطين لتحويل الإمكانات الطبيعية للمغرب إلى استثمارات فعلية ومستدامة.

كما يواجه الاستثمار الأخضر تحديا قانونيا وتنظيميا يتمثل في ضرورة مواكبة سرعة التحولات التكنولوجية والاستثمارية بإطار تشريعي متكامل وقابل للتطور. فظهور مجالات جديدة، من قبيل الهيدروجين الأخضر وتخزين الطاقة والشبكات الذكية والإنتاج اللامركزي، يطرح مسائل قانونية تتعلق بالولوج إلى العقار والطاقة والماء والشبكات وتوزيع المخاطر وتنظيم العقود وحماية المنافسة .وقد أظهر تطور التشريع المغربي في مجال الطاقات المتجددة توجها نحو تحسين مناخ الأعمال وتبسيط المساطر وتعزيز الشفافية وتوسيع إمكانات الإنتاج اللامركزي. غير أن الاستقرار القانوني لا يعني الجمود التشريعي، بل يفترض تحقيق توازن بين وضوح القواعد وقدرتها على التكيف مع المستجدات. لذلك، تبرز الحاجة إلى استكمال النصوص التطبيقية في الآجال المناسبة وإرساء رؤية تنظيمية استباقية بالنسبة للتكنولوجيات الجديدة. كما ينبغي أن يتم تقييم الأثر الفعلي للإصلاحات القانونية على قرار المستثمر، حتى لا يتحول تعدد النصوص إلى مصدر جديد للتعقيد. ومن هذه الزاوية، يصبح الأمن القانوني عاملا تنافسيا لا يقل أهمية عن توفر الموارد الطبيعية أو الحوافز المالية. فالاستثمار الأخضر يتطلب وضوحا في القواعد على المدى الطويل، بالنظر إلى طبيعة المشاريع وكلفة تجهيزاتها وامتداد دورة استرداد رأسمالها.

422 وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، *الطاقات المتجددة: المعطيات والتوجهات الإستراتيجية لتطوير القطاع*، الرباط، 2024، ص 4.

423 *التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2023–2024*، الرباط، 2024، ص 9411.

ولا ينفصل مستقبل الاستثمار الأخضر عن إشكالية العدالة الاجتماعية والمجالية، لأن الانتقال الطاقي قد يؤدي إلى إنتاج تفاوتات جديدة إذا لم توزع منافعه وتكاليفه بصورة متوازنة. فالمجالات التي تحتضن المشاريع الكبرى للطاقة المتجددة لا ينبغي أن تتحول إلى مجرد فضاءات لإنتاج الطاقة لفائدة مراكز الاستهلاك، دون استفادة فعلية للسكان المحليين من فرص الشغل والبنيات والخدمات والقيمة المضافة. كما أن ارتفاع كلفة بعض التحولات التكنولوجية قد ينعكس على القدرة الشرائية للمواطنين أو على تنافسية المقاولات إذا لم تصاحبه سياسات دعم مناسبة. ومن هنا، يبرز مفهوم الانتقال العادل باعتباره إطارا يربط التحول البيئي بالإنصاف الاجتماعي والمجالي[424]. وقد أشار التقرير المغربي حول سياسات الانتقال الطاقي إلى أهمية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تحليل التحديات، بما يبرز عدم كفاية المقاربة التقنية الصرفة. ولذلك، يتعين أن تراعي سياسات التحفيز الاستثماري توزيع المشاريع بين الجهات وربط الدعم بخلق منافع ترابية محلية قابلة للقياس. كما ينبغي إشراك الجماعات الترابية والساكنة والفاعلين المحليين في التخطيط للمشاريع الكبرى. وبهذا المعنى، لا يتحقق نجاح الاستثمار الأخضر بحجم الميغاواط المنتجة فقط، وإنما بقدرته على تحقيق اندماج اقتصادي واجتماعي ومجالي واسع.

ويمثل الضغط المتزايد على الموارد المائية تحديا خاصا أمام توسع بعض الاستثمارات الخضراء، ولا سيما المشاريع الصناعية الجديدة والهيدروجين الأخضر التي قد تحتاج إلى كميات مهمة من الماء في بعض مراحل الإنتاج .ولذلك، فإن الانتقال الطاقي لا يمكن تدبيره بمعزل عن إكراهات الأمن المائي والتغيرات المناخية التي يعرفها المغرب. ويستدعي ذلك اعتماد مقاربة تكاملية تمنع معالجة كل قطاع بمعزل عن الآخر، بحيث يصبح تقييم الأثر المائي جزءا من دراسة الجدوى الاقتصادية والبيئية للمشاريع الخضراء. كما ينبغي تشجيع استعمال المياه غير التقليدية، وتحسين كفاءة الاستعمال، وربط الاختيارات الاستثمارية بالقدرة الاستيعابية للموارد على المستوى الترابي. وتبرز أهمية هذا البعد بصورة أكبر في ظل تراجع مساهمة الطاقة الكهرومائية خلال فترات الجفاف وتأثر المنظومة الطاقية بالتقلبات المناخية. وقد أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى أن محدودية حلول التخزين وتأثير التحولات المناخية يندرجان ضمن أوجه القصور التي تبطئ الانتقال نحو مزيج كهربائي أكثر استدامة[425]. ومن ثم، فإن آفاق الاستثمار الأخضر تقتضي بناء علاقة متوازنة بين أهداف إزالة الكربون ومتطلبات الاستدامة المائية. فالمشروع الأخضر لا يمكن اعتباره مستداما إذا كان نجاحه الطاقي يتحقق على حساب استنزاف مورد طبيعي حيوي آخر.

وتبرز في المقابل آفاق واعدة لتعزيز موقع الاستثمار الأخضر بالمغرب، بالنظر إلى توفر البلاد على مؤهلات طبيعية وموقع جغرافي وبنيات مؤسساتية وخبرة متراكمة في مجال الطاقات المتجددة. وتتمثل الأولوية الأولى في تطوير استثمارات الجيل الجديد، وخاصة التخزين والشبكات الذكية والربط الكهربائي والنجاعة الطاقية والصناعة منخفضة الكربون. كما يشكل الهيدروجين الأخضر مجالا استراتيجيا، شريطة إدراجه ضمن تصور وطني يضمن تحقيق قيمة مضافة محلية وتوازنا بين حاجيات الاستثمار ومتطلبات الماء والطاقة والعقار[426]. ومن جهة أخرى، يمكن لآليات التمويل الأخضر أن تفتح إمكانات جديدة أمام المقاولات الوطنية، إذا تم تبسيط الولوج إليها وتطوير منتجات مالية تتلاءم مع حجم المشاريع. ويؤكد تطور برامج التمويل الموجهة إلى الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وتثمين النفايات وترشيد الموارد وجود توجه نحو توسيع قاعدة المستفيدين من الاستثمار الأخضر[427]. كما أن نجاح هذه الآفاق يقتضي ربط الدعم العمومي بنتائج قابلة للقياس، مثل تقليص الانبعاثات وخلق فرص الشغل الخضراء وتحقيق الاندماج الصناعي. وبذلك، ينتقل المغرب من منطق تمويل المشاريع المنفردة إلى منطق بناء نظام اقتصادي ومالي متكامل يدعم التحول الأخضر.

وإجمالا، يتبين أن مستقبل الاستثمار الأخضر بالمغرب لا يتوقف على استمرار جاذبية البلاد لمشاريع الطاقات المتجددة فقط، وإنما يرتبط بقدرته على تجاوز الإكراهات التمويلية والتنظيمية والتقنية والمؤسساتية والاجتماعية والمجالية ضمن رؤية موحدة

---

424 المعهد المغربي لتحليل السياسات، *سياسات الانتقال الطاقي في المغرب*، الرباط، 2025، ص 35.

425 *التقرير السنوي لسنة 2024*، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الرباط، 2025، ص 189.

426 وزارة الاقتصاد والمالية، *استراتيجية تمويل المناخ في أفق سنة 2030*، الرباط، 2024، ص 4.

427 مؤسسة تمويلكم، *دليل مواكبة المقاولة: برنامج الاستثمار الأخضر*، مؤسسة تمويلكم، الرباط، 2025، ص 29.

للانتقال الطاقي والإيكولوجي. فالمغرب يتوفر على إمكانات حقيقية، وقد حقق تقدما في تطوير القدرة الكهربائية المتجددة، إلا أن الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً يفرض الاستثمار في التخزين والمرونة والشبكات والتصنيع والبحث والابتكار وتكوين الكفاءات. كما يتطلب تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين وربط الحوافز العمومية بمؤشرات دقيقة لقياس الأثر الأخضر للمشاريع. ومن الضروري أيضا إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية والمجالية حتى لا تتحول السياسات الخضراء إلى مصدر جديد للفوارق. ويبدو أن الآفاق الأكثر أهمية تتمثل في الانتقال من سياسة تقوم على تشجيع الاستثمار الأخضر إلى سياسة عمومية شاملة تجعل من الاستدامة معيارا موجها للقرار الاقتصادي والمالي والصناعي. لذلك، فإن الرهان المقبل هو بناء منظومة استثمارية خضراء قادرة على الجمع بين الأمن الطاقي والتنافسية الاقتصادية والسيادة الصناعية وحماية البيئة والإنصاف الاجتماعي. وعندئذ فقط يمكن للاستثمار الأخضر أن يتحول من قطاع اقتصادي واعد إلى أداة إستراتيجية لإعادة بناء نموذج التنمية المغربي على أسس أكثر استدامة وقدرة على مواجهة التحولات المستقبلية.

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأخضر أصبح يشكل أحد المداخل الإستراتيجية لإعادة توجيه النموذج التنموي بالمغرب، بالنظر إلى قدرته على الجمع بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومقتضيات حماية البيئة وتحقيق الأمن الطاقي وتعزيز الاستدامة. ولم يعد الاستثمار في المجالات الخضراء مجرد اختيار اقتصادي أو بيئي محدود، وإنما أصبح جزءا من التحولات البنيوية التي يعرفها الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل تنامي الضغوط المرتبطة بالتغيرات المناخية، وارتفاع كلفة الطاقة، وتزايد الحاجة إلى تثمين الموارد الطبيعية وترشيد استعمالها.

كما أظهرت الدراسة أن المغرب استطاع خلال السنوات الأخيرة إرساء منظومة قانونية ومؤسساتية مهمة لتأطير الاستثمار الأخضر، من خلال تطوير التشريعات المرتبطة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والاستثمار وحماية البيئة، إلى جانب إحداث وتطوير مؤسسات وآليات عمومية ذات صلة بالانتقال الطاقي والإيكولوجي. وقد ساهم هذا التراكم التشريعي والمؤسساتي في توفير قدر من الأمن القانوني وتحسين جاذبية المغرب بالنسبة للاستثمارات المرتبطة بالطاقة النظيفة والاقتصاد منخفض الكربون، غير أن فعالية هذه المنظومة تظل مرتبطة بمدى انسجام النصوص القانونية وتكاملها وسرعة مواكبتها للتحولات التكنولوجية والاقتصادية المتسارعة.

وأبرز التحليل كذلك أن السياسات العمومية المغربية لم تعد تقتصر على التدخل التنظيمي، بل أصبحت تعتمد مجموعة متنامية من الآليات الاقتصادية والمالية والتحفيزية لتوجيه الاستثمار نحو المجالات الخضراء، من خلال الدعم الاستثماري، والتحفيزات المالية والجبائية، والتمويل الأخضر، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعبئة المؤسسات والصناديق العمومية. وتكتسي هذه الآليات أهمية خاصة بالنظر إلى ارتفاع الكلفة الأولية للعديد من المشاريع الخضراء وطول آجال استرداد الاستثمارات، غير أن فعاليتها تظل رهينة بقدرتها على تقليص المخاطر وتحسين الولوج إلى التمويل، وخاصة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والمشاريع ذات البعد الترابي.

وفي المقابل، كشفت الدراسة أن الاستثمار الأخضر بالمغرب لا يزال يواجه مجموعة من الإكراهات التي تحد من قدرته على إحداث التحول المطلوب، وفي مقدمتها محدودية التمويلات طويلة الأمد، وتعدد المتدخلين المؤسساتيين، والحاجة إلى مزيد من الالتقائية بين السياسات العمومية، فضلًا عن بعض الصعوبات التنظيمية والتقنية المرتبطة بالبنيات التحتية والشبكات والتخزين والولوج إلى الطاقة. كما تبرز إشكالية التفاوتات المجالية والاجتماعية باعتبارها تحديا أساسيا، إذ لا ينبغي أن تقاس نجاعة الاستثمار الأخضر بحجم الاستثمارات المنجزة فقط، وإنما بمدى مساهمتها في خلق القيمة وفرص الشغل وتحقيق التنمية المحلية وضمان استفادة مختلف المجالات والفئات الاجتماعية من ثمار الانتقال الإيكولوجي.

وبناء عليه، فإن تعزيز الدور المستقبلي للاستثمار الأخضر يقتضي، أولا، الانتقال من سياسة تقوم على التحفيز العام للاستثمار إلى سياسة أكثر انتقائية تربط الامتيازات العمومية بمؤشرات دقيقة للأثر البيئي والطاقي والاجتماعي. كما يقتضي، ثانيا، تطوير

Doi : https://doi.org/10.63585/JRVA9482
Volume 2 Issue 10
N:12 Octobre 2026
ISSN : 3119-6411

منظومة وطنية متكاملة للتمويل الأخضر قادرة على تعبئة الرساميل الخاصة والمؤسساتية، وتوسيع نطاق الأدوات المالية المبتكرة، وتعزيز الضمانات الموجهة للمشاريع الخضراء. ويظل، ثالثا، استكمال الإطار القانوني والتنظيمي وتبسيط المساطر وتوفير قدر أكبر من الاستقرار والوضوح للمستثمرين شرطا أساسيا لتحويل الإمكانات المتاحة إلى مشاريع قابلة للاستمرار والتوسع.

كما أن نجاح الانتقال الطاقي والإيكولوجي يظل مرتبطا بقدرة المغرب على بناء حكامة متعددة المستويات تجعل من الدولة والجهات والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمؤسسات المالية ومؤسسات البحث العلمي شركاء فعليين في إنتاج وتنفيذ السياسات الخضراء. وفي هذا السياق، ينبغي تعزيز البعد الترابي للاستثمار الأخضر من خلال توجيه جزء من الاستثمارات نحو المجالات الأقل استفادة، وربط المشاريع الكبرى بتطوير سلاسل القيمة المحلية، ونقل التكنولوجيا، وتكوين الكفاءات، وتشجيع المقاولات الوطنية على الاندماج في الاقتصاد الأخضر.

ومن جهة أخرى، يفرض التطور المتسارع لقطاعات إستراتيجية، وفي مقدمتها الهيدروجين الأخضر والطاقات المتجددة والتخزين والاقتصاد الدائري والصناعات منخفضة الكربون، إعادة التفكير المستمر في أدوات السياسة العمومية. فالمغرب يمتلك مؤهلات طبيعية وموقعا جغرافيا وإمكانات استثمارية مهمة تؤهله للاضطلاع بدور متقدم في الاقتصاد الأخضر إقليميا ودوليا، إلا أن تحويل هذه المؤهلات إلى ميزة تنافسية مستدامة يقتضي الاستثمار بالتوازي في البنية التحتية والبحث العلمي والابتكار والرأسمال البشري، وعدم اختزال الانتقال الأخضر في مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة وحدها.

وعلى المستوى الاجتماعي، تبرز ضرورة تبني مفهوم "الانتقال الإيكولوجي العادل" باعتباره إطارا موجها للسياسات العمومية المستقبلية، بحيث لا تكون حماية البيئة على حساب التوازنات الاجتماعية، ولا تكون الاستثمارات الخضراء منفصلة عن متطلبات العدالة المجالية. ومن ثم، ينبغي أن تصبح معايير خلق فرص الشغل، وتحسين الدخل، وتطوير الكفاءات المحلية، وضمان الولوج العادل إلى الطاقة والماء، جزءا من تقييم المشاريع الخضراء، إلى جانب المؤشرات الاقتصادية والبيئية التقليدية.

وعليه، يمكن القول إن الاستثمار الأخضر بالمغرب يقف اليوم أمام مرحلة مفصلية: فالإطار الاستراتيجي والقانوني والمؤسساتي أصبح أكثر نضجا، والإمكانات الطبيعية والاقتصادية متوفرة، والطلب الدولي على الاستثمارات منخفضة الكربون يتزايد، غير أن التحدي الحقيقي يتمثل في القدرة على تحويل هذه المقومات إلى منظومة استثمارية متكاملة ومستدامة. ومن ثم، فإن الانتقال من "منطق استقطاب الاستثمارات الخضراء" إلى "منطق جعل الاستثمار الأخضر محركا لإعادة بناء النموذج الاقتصادي الوطني" يمثل الرهان الأكثر أهمية خلال المرحلة المقبلة، بما يجعل من السياسات العمومية أداة لإنتاج التوازن بين التنافسية الاقتصادية والسيادة الطاقية والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية والمجالية.

وبذلك، تؤكد الدراسة أن نجاح المغرب في تحقيق انتقال طاقي وإيكولوجي فعلي لن يتوقف فقط على حجم الموارد المالية المرصودة أو عدد المشاريع المنجزة، وإنما على جودة الحكامة، وفعالية المؤسسات، واستقرار الإطار القانوني، ودرجة الالتقائية بين السياسات العمومية، وقدرة الدولة على توجيه الاستثمار الخاص نحو الأولويات الوطنية. ومن هذا المنظور، فإن الاستثمار الأخضر لا ينبغي النظر إليه باعتباره مجرد نتيجة للانتقال الطاقي والإيكولوجي، بل باعتباره "أحد أهم أدوات تحقيقه ومأسسته واستدامته"، الأمر الذي يجعل تطوير منظومته القانونية والاقتصادية والمالية والمؤسساتية شرطا أساسيا لترسيخ نموذج تنموي مغربي أكثر تنافسية واستدامة وعدالة.

Doi : https://doi.org/10.63585/JRVA9482
Volume 2 Issue 10
N:12 Octobre 2026
ISSN : 3119-6411

لائحة المراجع

- *إستراتيجية تمويل المناخ في أفق سنة 2030*، وزارة الاقتصاد والمالية، الرباط، 2024.
- إلهام بوغليطة وفريد كورتل، الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر: دراسة حالة المغرب، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 34، العدد 3، قسنطينة، 2023.
- *التقرير السنوي لسنة 2024*، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الرباط، 2025.
- *التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2023–2024*، المجلس الأعلى للحسابات، الرباط، 2024.
- *التقرير السنوي للهيئة الوطنية لضبط الكهرباء برسم سنة 2023*، الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، الرباط، 2024.
- رئاسة الحكومة المغربية، حصيلة عمل الحكومة في مجال الاستثمار والانتقال الطاقي، الرباط، 2024.
- سليمة أشهبار، «L'économie Verte: Un Véritable Pilier de Développement Durable au Maroc»، مجلة القانون والأعمال، العدد 107، جامعة الحسن الأول، سطات، 2024.
- ظهير شريف رقم 1.22.76 صادر في 14 جمادى الأولى 1444 (9 ديسمبر 2022) بتنفيذ القانون –الإطار رقم 03-22 بمثابة ميثاق الاستثمار.
- عائشة فضيل، الانتقال الطاقي والتحديات البيئية: ملائمة الأدوات القانونية، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد 55، جامعة الحسن الأول، سطات، 2024.

مجلس النواب المغربي، تقرير حول منظومة دعم الاستثمار وتنزيل ميثاق الاستثمار الجديد، الرباط، 2022.

- مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، إستراتيجية الاستثمار الأخضر والتحول الصناعي، الدار البيضاء، 2024.
- مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، البرنامج الاستثماري الأخضر 2023–2027، الدار البيضاء، 2023.
- المرسوم رقم 2.23.922 الصادر في 17 من رجب 1445 (29 يناير 2024) بتحديد اختصاصات وتنظيم قطاع الانتقال الطاقي، الجريدة الرسمية، عدد 7274، الرباط، 2024.
- المصطفى حيان وفؤاد كمال، دور الهيدروجين الأخضر في إعادة تشكيل السياسات العمومية الطاقية بالمغرب، مجلة القانون والأعمال الدولية، المغرب، 2026.
- المعهد المغربي لتحليل السياسات، سياسات الانتقال الطاقي في المغرب، الرباط، 2025
- مؤسسة تمويلكم، *دليل مواكبة المقاولة: برنامج الاستثمار الأخضر*، الرباط، 2025.
- وزارة الاقتصاد والمالية، *إستراتيجية تمويل المناخ في أفق سنة 2030*، الرباط، 2024.
- وزارة الاقتصاد والمالية، صندوق محمد السادس للاستثمار: مذكرة تقديم مشروع القانون رقم 20-76 الرباط، 2021.
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، اتفاقيات إطار للشراكة لتعزيز النجاعة الطاقية وتطوير استعمال الطاقات المتجددة، الرباط، 2023.
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، *الطاقات المتجددة: المعطيات والتوجهات الإستراتيجية لتطوير القطاع*، الرباط، 2024.
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، القانون رقم 09-13المتعلق بالطاقات المتجددة كما تم تغييره وتتميمه، الرباط، 2023.
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، القانون رقم 21-82 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية: عرض ومضامين الإصلاح، الرباط، 2023.
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، المرسوم رقم 2.24.153 المتعلق بتطبيق القانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية، الرباط، 2024.
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، بلورة مشروع الإستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في أفق 2030، الرباط، 2023.
- الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، التقرير السنوي للوكالة المغربية للنجاعة الطاقية برسم سنة 2023، الرباط، 2023.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

REVUE INTERNATIONALE DES SCIENCES JURIDIQUES, ÉCONOMIQUES ET SOCIALES

INTERNATIONAL JOURNAL OF LEGAL, ECONOMIC AND SOCIAL SCIENCES

VOLUME 2 | ISSUE 10 | OCTOBRE 2026 | NUMBER 12

http://www.doi.org/10.63585/KIOL1453 | ISSN: 3119-6411

العلوم القانونية
Sciences Juridiques
Legal Sciences

العلوم الاقتصادية
Sciences Économiques
Economic Sciences

العلوم الاجتماعية
Sciences Sociales
Social Sciences

OPEN ACCESS | PEER REVIEWED JOURNAL | INTERNATIONAL SCIENTIFIC JOURNAL | QUALITY & IMPACT

Official email:
ijLessJournal@gmail.com

Official website:
www.ijlessjournal.com

Doi : http://www.doi.org/10.63585/KIOL1453
Volume 2 Issue 10
N:12 Octobre 2026
ISSN : 3119-6411

مدير المجلة

أ.د : **مصطفى الفوركي** : أستاذ زائر بكليات الحقوق في المغرب

Email : ijlessjournal@gmail.com / Tel : 00212687407665

مدير التحرير

ذ . **محمد أفقير** : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

هيئة التحرير للمجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

- أد : أحمد العلالي: عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية - طنجة- المغرب
-أد : رشيد الطاهر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات- المغرب
- أد: عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات- المغرب
-أد: حسن الرحيية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
-أدة : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
-أدة : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أد : عالي طوير: أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
-أد : سعد بهتي: أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير- المغرب
-أد : يونس الأزرق الحسوني: أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات- المغرب
-أ د: دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص كلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز- السعودية
-أدة : أمال ناجي: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة- المغرب
-أدة :ناهض حنان أستاذة باحثة في فانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء – المغرب
-د : محمد الحبيب بداغ: أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض – المغرب
-دة :مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله – المغرب
- دة : نهله أحمد فوزى استاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الاعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية- المملكة العربية السعودية
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- أد : هشام البخفاوي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر
- أد : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت – ليبيا
- د : باسل علي عباس: استاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية – العراق
- دة : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل – فلسطين
- أد : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أدة : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش – المغرب
- أد : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات – المغرب
- أد : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أد : شعبان محمود محمد الهوارى : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون – جامعة خليج السدرة – ليبيا
- د : نعمان عطا الله الهيتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- أد : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس – المغرب
- أد : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - الجديدة – المغرب

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

IJLESS JOURNAL

تصدر عن المركز الدولي للدراسات القانونية والإقتصادية والاجتماعية

الفهرسة والمنصات العلمية

Google Scholar
البحث العلمي والاستشهادات

Index Copernicus International
فهرسة المجلات العلمية

IP Indexing
قاعدة بيانات المجلات

ESJIndex
فهرسة الدوريات العلمية

ScienceOpen
عرض الأبحاث واكتشافها

Root Indexing
فهرسة المجلات الأكاديمية

IMIST
المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني.

ResearchBib
دليل المجلات والموارد البحثية

المعرفات الرقمية والإتاحة

ORCID
المعرّف الرقمي للباحث

Crossref • DOI
المعرف الرقمي للمقالات

Scribd
إتاحة المحتوى العلمي

ISSN: 3119-6411
الرقم الدولي المعياري للدورية

مجلة علمية محكّمة

www.ijlessjournal.com